

Distr.: General
25 February 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البندان ٦٧ و ١٥٦ من جدول الأعمال
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهتان إلى الأمين
العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم في أعقاب هجوم آخر إرهابي مروّع تعرض له مواطنو إسرائيل.

ففي حوالي الساعة ٨/٣٠ (بالتوقيت المحلي) من يوم الأحد ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤، شنّ إرهابي فلسطيني هجوما خطيرا قاتلا على حافلة تعج بالركاب وسط القدس، مما أدى إلى مقتل ثمانية أشخاص وجرح ٧٣ آخرين، بينهم ستة في حالة خطيرة. وكان من بين الضحايا العديد من الطلبة الذين كانوا في طريقهم إلى المدرسة. وقد وقع الانفجار في الحافلة العامة رقم ١٤ أمام حديقة Liberty Bell Park بينما كان متجها نحو وسط المدينة. وكانت القنبلة محشوة بشظايا معدنية وحديدية لإلحاق أقصى قدر من الألم والأذى بالضحايا. ونتيجة لقوة الانفجار الذي رج المباني الواقعة على امتداد الطريق العام، تناثرت أشلاء الضحايا وحطام الحافلة في منطقة الانفجار في مشهد تقشعر له الأبدان. أما القتلى فهم إيلان أفيسيدريس ٤١ عاما؛ وليور أزولاي، ١٨ عاما؛ ونيتانيل حافشوش، ٢٠ عاما؛ ويوفال أوزانا، ٣٢ عاما؛ ويافا بنشيمول، ٥٧ عاما؛ وبنياهو يهوناتان زوكيرمان، ١٨ عاما - وكلهم من القدس؛ ورحاميم دوغا، ٣٨ عاما، من ميفازيريت صهيون؛ ويهودا حاي، ٤٨ عاما، من جيقات زيعيف.



وأعلنت كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح التي يتزعمها ياسر عرفات مسؤوليتها عن الهجوم رغم إدانته رسمياً من قبل السلطة الفلسطينية. أما الشخص الذي فجر القنبلة فقد عُرف أنه محمد زعل، ٢٣ عاماً، من بلدة حوسان قرب بيت لحم. ويُذكر أن الخلية الإرهابية المسؤولة عن عملية التفجير التي وقعت أمس هي التي شنت أيضاً الهجوم الإرهابي على الحافلة العامة رقم ١٩ بالقدس في ٢٩ كانون الثاني/يناير، وهو الهجوم الذي أدى إلى مقتل ١١ راكبا. وكانت حافلة القدس العامة رقم ١٤ قد استهدفت قبل ستة أشهر عندما قتل إرهابي فلسطيني ١٧ راكبا في إحدى التفجيرات القاتلة، في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ومن دواعي الأسى والسخرية أنه في نفس الوقت الذي كانت تدفن فيه إسرائيل ضحايا تفجير يوم الأحد الثماني كان الفلسطينيون يستغلون محكمة العدل الدولية في مهاجمة إسرائيل بسبب بناء جدار كان من الممكن أن ينقذ أرواح الضحايا. فالإرهابيون الفلسطينيون أفلحوا في ارتكاب هجوم أمس والهجوم السابق في القدس بالتسلل عبر منطقة لم يكتمل فيها بعد تشييد الجدار الأمني. أما المناطق المحمية حالياً بالجدار الأمني، فقد انخفض فيها عدد الهجمات الإرهابية بشكل ملموس.

وقد أثبت هجوم أمس مرة أخرى أن استراتيجية القيادة الفلسطينية هي استراتيجية تفتقر إلى الوازع الأخلاقي، فقوامها دعم الأنشطة الإرهابية والتخاذل إزاء التحريض المتزايد على الإرهاب وتنامي هياكله الأساسية. إن استمرار تقاعس السلطة الفلسطينية عن الوفاء بالتزاماتها فيما يتصل بمكافحة الإرهاب يمثل انتهاكا صارخا لأبسط الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي، ولحقوق الإنسان، وقرارات مجلس الأمن، وخريطة الطريق ذاتها. وإزاء سياسة التواطؤ التي لا آخر لها والتي تتبعها السلطة الفلسطينية، ما برحت إسرائيل تجد لزاما عليها أن تتخذ التدابير الدفاعية الضرورية في مواجهة حملة الإرهاب المفروضة عليها.

وتحيب إسرائيل بالمجتمع الدولي أن يبين للقيادة الفلسطينية وللأنظمة التي تدعم الإرهاب في المنطقة، رفضه المطلق للأساليب الإرهابية وبأنه لا يرضى بديلا عن حل المنظمات الإرهابية بالكامل وبذل جهود دؤوبة لمنع الإرهاب وتقديم مرتكبيه وداعميه للعدالة وفقا للقانون الدولي وللاتفاقات الموقعة بين الطرفين وقرارات مجلس الأمن وبخاصة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). فلن يتسنى وضع حد لاستراتيجية الإرهاب والعنف الفلسطينية وإحلال السلام بين شعوب المنطقة إلا باتخاذ موقف موحد وراسخ ضد مرتكبي تلك الجرائم - في جميع المحافل الدولية والمحلية - أما مكافأة الفلسطينيين على التماادي في سياسة

التشدد والترويع، بتقديم تنازلات سياسية أو السماح بمبادرات لصالح جانب واحد داخل أجهزة الأمم المتحدة فذلك أمر ليس من شأنه إلا أن يزيد الإرهابيين اجترأ ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية.

وإنني أقدم هذه الرسالة إلحاقاً برسائل عديدة تتناول بالتفصيل حملة الإرهاب الفلسطيني التي استهلت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وتوثق الجرائم التي لا بد إزاءها من إخضاع الإرهابيين ومؤيديهم للمساءلة التامة.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ١٥٦ و ٦٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دان جيلرمن
الممثل الدائم لإسرائيل
لدى الأمم المتحدة